اقتصاد

فوق الطاولة

مفتاح حل مشكلات شركات القطاع العام

علي محمود محمد

على مايبدو أن أبرز التحديات التي سوف تواجه الاقتصاد السوري بعد انتهاء الأزمة الراهنة هو كيفية الإصلاح والانطلاق الفعال لمؤسسات وشركات القطاع العام، هذه الشركات كانت قبل الأزمة تعاني ما تعانيه من تراجع في الأداء وانخفاض في وتيرة الأعمال ما انعكس على نشاطها كاملاً بمؤشرات سلبية عامة، وجاءت الحرب وما حملته من تدمير وتخريب لبعضها وتوقف الإنتاج والعمل في بعضها الآخر، هذا في الرؤية العامة، أما عند الدخول في التفاصيل فإننا نجد أن مشكلة مؤسسات وشركات القطاع العام لم تقتصر على ذلك فحسب بل تضاعفت هذه المشكلات وصعبت الحلول اللازمة لها نظراً لما حلّ بالواقع الاقتصادي في سورية ككل، فتغير سعر الصرف وانخفاض مؤشرات الاقتصاد الكلي وارتفاع معدلات التضخم والمستوى العام للأسعار جعل واقع هذه الشركات أكثر سوءاً الأمر الذي أدى إلى بيانات ومؤشرات سلبيةً أكثر مما كانت عليه خلال الحرب وقبلها.

من هذا المنطلق، أصبح الوقوف على واقع هذه الشركات وإيجاد الحلول لها من أهم متطلبات المرحلة القادمة في سورية ولاسيما أنها مرحلة إعادة الإعمار والتي من المفترض أنه سيتم الاعتماد على شركات ومؤسسات القطاع العام بشكل كبير للقيام بكثير من الأعمال الواجبة والإسعافية، أما بقاؤها على وضعها الراهن فسوف يزيد الطين بلة، ولهذا كان توجيه الحكومة سابقاً بضرورة دعم هذه الشركات للحؤول دون تردي أوضاعها أكثر، لذا فمن الواجب حصر هذه المشكلات المتعددة والمتنوعة والعمل على حلها جميعاً بشكل متواز لاختصار الوقت وتحقيق المأمول.

ومن الصعاب التي تعترض عمل شركات ومؤسسات القطاع العام مشكلة التمويل وخاصة التمويل المطلوب لإعادتها إلى ما كانت عليه قبل الحرب من حيث موجوداتها الثابتة ومعداتها، وهذا ما يثقل كاهل هذه المؤسسات نظراً للتغيير الكبير في تكاليف الترميم والتأهيل والشراء المطلوب لإعادة إقلاعها ومزاولة نشاطها.

ومع سماح المصرف المركزي باستئناف منح القروض والتسهيلات الائتمانية من المصارف العاملة في القطر فإن قيام المصارف العامة بمنح تمويلات لهذه الشركات ما يتناسب واحتياجاتها للتأهيل والانطلاق بخطوط الإنتاج والعمل لهو أمر ملحّ في هذه الفترة وخاصةً مع وجود فائض سيولة لدى المصارف العامة (حيث قدرت ودائع المصارف العامة نهاية العام ٢٠١٦ بنحو ١٣٨٠ مليار ليرة سورية بحسب المجموعة الإحصائية)، وعلى أن يتزامن ذلك مع تغيير هيكلية هذه الشركات وأساليب العمل والتفكير بما يشبه الشركات الخاصة من حيث التسلسل الإداري والفكر العملي، وأن تدرك إدارات هذه الشركات أهمية الدعم الحكومي والمصرفي لها وفائدته على مستوى الشركة بشكل خاص وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام، كما يتطلب ذلك أن تمتلك هذه الإدارات القدرة على الاستثمار الفعال لهذه التمويلات وإدارتها بنجاح لتحقيق معدلات نمو وأرباح مهمة مقارنة بالرفع المالي الذي ستحققه، وذلك عوضاً من الحل الأسهل لها والأصعب للاقتصاد الوطني ألا وهو اللجوء لصندوق الدين العام لدى وزارة المالية والذي اعتادت الشركات عليه خوفاً وهرباً من تحمل المسؤولية، فعلى إدارات هذه الشركات اتخاذ القرار الملائم بالطلب من المصارف العامة الحصول على التمويل المطلوب ما يتلاءم مع وضع الشركة الحالي والمشروعات المنوي تنفيذها، على أن تقوم هذه الإدارات باقتراض الحد المناسب لها بعيداً عن هدر قيمة القروض وعدم استغلالها بشكل مثالي.

من ناحية أخرى، على المصارف العامة أن تقوم بواجباتها على أكمل وجه من حيث إعداد الدراسات الائتمانية الدقيقة لهذا الشركات والمؤسسات وكذلك إعداد دراسات جدوى اقتصادية فعالة واتخاذ القرار الائتماني المناسب مع الأخذ بالاعتبار جميع المخاطر التي تكتنف هذه العملية، وفي هذا الصدد، فإن اطلاع الحكومة على هذه الدراسات (الائتمانية، الجدوى) سيمكنها من اتخاذ القرار الرشيد بشأن مصير هذه الشركات سواء بإبقائها مملوكةً للقطاع العام أم بطرحها للتشاركية مع القطاع الخاص، وذلك لكون دراسات الجدوى الاقتصادية توفر المعلومات التي تمكن الحكومة من تحديد نسبة الحصص بينها وبين القطاع الخاص في حال طرحها للمشاركة أو إبقائها مملوكة بشكل كامل للدولة.

كما يجب على مجالس إدارات المصارف العامة ومجالس إدارات الشركات العامة الاتفاق على آليات السداد ومعدلات الفائدة المدينة على التمويلات والاتفاق على وجود فترات سماح لا تقل عن العام حيث تعفى هذه الشركات من الفوائد المترتبة خلال فترات السماح وتسدد الأقساط المستحقة بعد انقضاء هذه الفترات، وعلى المصارف أن تضمن الحصول على الضمانات الكافية للتمويلات الممنوحة من طرفها، وهذا أمر ليس بالصعب فأصول شركات ومؤسسات القطاع العام كافية لتغطية أي ضمانات مطلوبة، وأما ما يخص معدلات الفائدة المدينة فإن القيام بالتنسيق بين المصارف العامة والمصرف المركزي بشأن دعم الفوائد المدينة المفروضة على مؤسسات وشركات القطاع العام فهو أمر جدير بالاهتمام حيث تكون هذه الفوائد مقبولة ومعقولة في آن واحد وغير مرهقة على كاهل هذه الشركات، الأمر الذي قد يشجع إداراتها على اتخاذ قرار الاقتراض من المصارف العامة عوضاً من اللجوء إلى صندوق الدين العام والذي يمنحهم تمويلات من دون فوائد.

١٤ مرشحاً لغرفة صناعة دمشق وريفها... ورد اعتراض ٤ مرشحين رفضت طلباتهم

هناء غانم

صدر الإعلان النهائي لنتائج المرشحين المقبولين لانتخابات غرفة صناعة دمشق وريفها، حيث بلغ عدد المرشحين ١٤ صناعياً، منهم عدنان محمد الساعور ولؤي أنور نحلاوي ممثلين عن القطاع الكيميائي، وطلال عبد الله قلعة جي وأديب حسني كبور عن القطاع الغذائي، بالإضافة إلى سامر الدبس ومحمد أكرم عبد القادر الحلاق ومحمد أيمن عبد العزيز المولوي وحسام يوسف عابدين عن القطاع الكيميائي.

ومثل القطاع النسيجي كل من الصناعيين مهند خالد دعدوش ومحمد ماجد الزايد ومحمد عصام أنور الشامي وماهر جواد الزيات، ونور الدين محمود سمحا وفراس محمد مروان الجاجة.

وبينت مصادر مطلعة لـ«الوطن» أن الفوز بالتزكية سيكون من نصيب ثلاثة قطاعات، هي الكيميائية والغذائية والهندسية، أما القطاع النسيجي، فسوف يجري انتخابات خاصة، وقد تم قبول ترشيح ٦ صناعيين، في حين المطلوب ٤ فقط وهو الذي سيتم حسمه بالانتخابات المرتقبة.

وأوضح المصدر لـ«الوطن» أن المطلوب لمجلس الغرفة ١٨ صناعياً، ١٢ منهم عبر الانتخابات، و٦ أعضاء سيتم تعيينهم من قبل وزير الصناعة، وبعدها يتم انتخاب رئيس للغرفة مع نواب إضافة إلى غيره من التسميات الواردة في الهيكل الإداري.

هذا وتقدم ٢٠ طلباً للترشيح للانتخابات، وتم رفض ٥ طلبات نظراً لمخالفتها التعليمات الصادرة بهذا الشأن.

وكشف المصدر أن أربعة صناعيين ممن تم رفض طلباتهم تقدموا بمذكرة اعتراض وطعن وهم: محمد كامل السحار وزهير داود ومحمد غزوان المصري ومحمد فتحي البرغلي، والجميع ردت اعتراضاتهم، أما الصناعي الخامس فقد انسحب من الترشيح وهو محمد المفتي من القطاع الكيميائي.

٢٤ مرشحاً لانتخابات غرفة صناعة حماة

علي محمود سليمان

صرّح رئيس غرفة صناعة حماة زياد عربو لـ«الوطن» أن باب الترشح لانتخاب غرفة الصناعة قد أغلق أول أمس حيث وصل عدد المقبولين للترشح من اللجنة الانتخابية إلى ٢٤ مرشحاً.

وبيّن أن المرحلة الحالية تتضمن ثلاثة أيام للاعتراض من قبل من تقدم بطلب ترشح ورفض طلبه ومن بعدها تبدأ مرحلة التحضر للانتخابات التي سوف تجري بتاريخ ٢١ الشهر القادم، حيث يقوم المرشحون بتقديم برامجهم للعمل ويتم تشكيل قوائم.

ولفت عربو إلى أنه حالياً لا يمكن تحديد عدد الصناعيين الذين يحق لهم الانتخاب كونهم لا يزالون يتقدمون بأوراقهم ليصبحوا مطابقين لشروط الانتخاب، حيث لا يحق للصناعي المشاركة في الانتخابات والتصويت إن لم يكن يمتلك سجلاً صناعياً بالدرجة الأولى وان يسدد كافة الرسوم المستحقة عليه في غرفة الصناعة ومسجلاً لعاملين في التأمينات الاجتماعية، ولذلك فهناك صناعيون يقومون حالياً بتسديد الرسوم المستحقة وتسجيل عمالهم بالتأمينات الاجتماعية ليصبحوا محققين لشروط المشاركة بالانتخابات.

يذكر أن عدد أعضاء مجلس إدارة غرفة صناعة حماة هو ١٨ عضواً يتم انتخابات ١٢ عضواً منهم و٦ أعضاء يتم تعيينهم من وزير الصناعة.

أول تصريح للمدير الجديد للصناعي

سيدي لـ«الوطن»: غياب مجالس الإدارة في المصارف العامة سمح بتفرد المديرين وتسبب فيما وصل إليه الحال

عبد الهادي شباط

في أول تصريح صحفي له، اعتبر مدير عام المصرف الصناعي عمر سيدي لـ«الوطن» أن عدم تفعيل مجالس الإدارة في المصارف العامة كان عاملاً مهماً لما وصلت له المصارف حيث سمحت هذه الحالة بتفرد المديرين بالقرار، وبقيت مجالس الإدارة بعيدة عن العمل الفعلي للمصارف، لا تطلع على العمل إلا بالقدر الذي تسمح به الجداول المعروضة على هذه المجالس في الاجتماعات الرسمية التي يغلب عليها الطابع البروتوكولي.

ورأى سيدي أن تفعيل مجلس الإدارة في المصرف الصناعي سيكون أولوية في هذه المرحلة حيث سيعمل بالتعاون مع المديرين العامين في المصارف ووزارة المالية للذهاب بخطوات عملية نحو هذا التوجه، الذي يسمح بمزيد من المتابعة والمراقبة وتفعيل معايير الحوكمة المترابطة مع تفعيل مجالس الإدارة.

وحول التوسع في التسهيلات الائتمانية بيّن المدير العام أنها ستكون بالتوازي مع تطور فاعلية الدور المصرفي للصناعي وضبط التعاملات المصرفية ومختلف النشاطات بدقة حسب التعليمات والمحددات الواردة عن مجلس النقد والتسليف، بما يضمن أموال المصرف، ويسمح في منح التسهيلات، وبما يحقق متطلبات المرحلة المقبلة خاصة مشروعات إعادة الإعمار والتأهيل التي طالت الكثير من المنشآت الاقتصادية والصناعية.

وبيّن سيدي أن المصرف يتجه لتطوير خدماته والتسويق لها بغية جذب المتعاملين، لكن كل ذلك سيكون ضمن معايير ومحددات تضمن أموال المصرف وأنه سيتجه نحو تمويل القطاعات المنظمة والقادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه المصرف، بمعنى أن المصرف سيبتعد عن التمويل للقطاعات العشوائية التي لا يتوافر لديها معايير التمويل التي تنتهجها المصارف باستثناء من يمتلك الضمانات التي تضمن أموال المصرف.

وبيّن أن حلب تمثل أهمية خاصة لدى المصرف الصناعي لما لها من ثقل صناعي لجهة عدد المنشآت والفعاليات الصناعية العاملة فيها، حيث سيدرس المصرف توزع فروعه في حلب ويعمل على تفعيلها بما يتوافق مع الحاجة الفعلية، إضافة لتأمين التمويل والخدمات المصرفية في المدن والمناطق الصناعية خاصة منطقة عدرا الصناعية وأنه سيكون هناك لقاءات مع الغرف الصناعية وبحث متطلبات الصناعيين للعمل على توفير التمويل ضمن أنظمة المصرف المعمول بها وبما يحقق زيادة في النشاط الاقتصادي حيث تمثل الصناعة الأساس فيه ويعول عليها الكثير خلال المرحلة المقبلة لجهة توفير العديد من المواد والسلع محلياً وتوفير القطع الأجنبي واستيعاب وتشغيل اليد العاملة.

ونوه بأن التوسع الأفقي لدى المصرف حالياً له العديد من المتطلبات منها العمالة المؤهلة لتنفيذ مهام المصرف في الفروع الجديدة إضافة للتجهيزات وبرامج العمل.

وبالانتقال مع المدير العام لملف الديون المتعثرة أكد أن هذا الملف يمثل أولوية حكومية وسيكون أولوية لدى المصرف الصناعي إلى جانب حزمة من الأولويات الأخرى التي تسمح في تطوير عمل المصرف وتحديث آليات وبرامج عمله، وخاصة أن الديون المتعثرة لدى المصرف الصناعي واضحة المعالم وجزء كبير منها قابل للتحصيل ويمكن معالجته، خاصة منها أصل الدين، إضافة للعمل على معالجة وتحصيل الفوائد التأخيرية المترتبة على القروض والتي باتت تشكل نسبة مهمة في هذه الديون.

ولم ينه المدير العام حديثه من دون أن يؤكد على النية لتحديث بنية الأتمتة لدى المصرف الصناعي والعمل على التوسع بها لتشمل أنظمة المحاسبة والمالية، لكن الأهم حالياً أتمتة المراسلات والبريد الداخلي والتعاملات مع المركزي ووزارة المالية، وأنه سيتم العمل على الاستمرار في برامج العمل المتوفرة لدى المصرف والعمل على تطوير برامج ونظم جديدة، وأن العمل المؤسساتي هو الأساس في الإدارة مع الاختلاف في الأسلوب والطريق بين إدارة وأخرى.

> حلب تمثل أهمية خاصة لدى المصرف لما لها من ثقل صناعي

التأمين على «الموبايل» أصبح متاحاً في الشركات ويشمل حالات الكسر فقط

الوطن

كشف مدير عام هيئة الإشراف على التأمين سامر العش لـ«الوطن» عن إطلاق منتجات التأمين الصغيرة والبداية من التأمين على أجهزة الموبايل من قبل شركات التأمين في السوق المحلية.

العش برر لـ«الوطن» صعوبة التواصل معه خلال الأيام الماضية بتعطل هاتفه الخليوي، لنسجل نقطة نظام مع المدير العام حول عدم التأمين على جهازه، إلا أنه أوضح أن التأمين على الموبايل يشمل حالات الكسر فقط ولا يشمل المشاكل الفنية المتعلقة بالبرمجة.

هذا وكانت العديد من شركات التأمين سوقت لهذا النوع من التأمين كونه ينتمي للتأمينات الصغيرة التي تمتاز بأن الطلب عليها لا يشكل أعباء مالية نظراً لانخفاض القسط التأميني.

وحول طرح منتجات تأمين صغرى إضافة للموبايل بين العش أنه هناك عدة منتجات قيد البحث، منها بات جاهزاً لدى شركات التأمين، لكن معظمها تمثل تأمينات صحية، مبيناً أن البحث عن منتجات تأمين جديدة ضرورة لعمل الشركات العاملة في السوق المحلية.

وأكد العش أن الهيئة معنية حالياً بتطوير وتحديث أنظمة الأتمتة لديها لتشمل مختلف الأعمال التي تقوم بها هيئة الإشراف على التأمين مما يتيح لها توفير البيانات ومعالجتها بالسرعة المطلوبة وسهولة التواصل مع مختلف جهات التأمين من شركات إدارة وشركات التأمين وغيرها، خاصة وأن الهيئة تعمل على تقييم لشركات إدارة النفقات الطبية المتوقع أن يتم إنجازه مع نهاية الشهر الجاري، وأن الهيئة تعمل على تأهيل كوادرها عبر برامج خاصة من الدورات لزيادة مهارات العمل والخبرة في التعامل مع قضايا التأمين التي تعالجها و تتابعها، مبيناً أنه في هذا الخصوص تمت الموافقة على تأسيس معهد للتأمين بناء على توجيهات الحكومة ليكون معهداً مهنياً ومتخصصاً بالعمل التأميني يستهدف تطوير مهارات العاملين في قطاع التأمين إضافة للخريجين الجدد الراغبين العمل في هذا القطاع و لكل الشرائح المهتمة بتطوير خبراتها ومعرفتها بالعمل التأميني.

«الفرات» تتوقع تحسن أوضاع آبار النفط في عدة حقول

صالح حميدي

توقعت شركة الفرات للنفط تحسن الأوضاع في عدد من الحقول النفطية والتغلب على الصعوبات فيها بعد مباشرة العمل مع مقاول جديد في عمليات الدعم الفني واللوجستي والتمويل في معظم الحقول.

وعرض التقرير النصفي ٢٠١٨ للشركة (حصلت «الوطن» على نسخة منه) لبعض المنشآت المحررة التي عادت للعمل والتأهيل لها وتاريخ التشغيل والمتوسط الشهري والتراكمي منذ عودة الإنتاج، منها حقل التيم ويضم بئراً واحدةً بدأت بالإنتاج في الشهر الرابع للعام الجاري.

ويتم تأهيل ٦ آبار في حقل الشولا من أصل ١٣ بئراً وإنشاء محطة مؤقتة عاد للعمل ٤ آبار بإنتاج تراكمي ٩٨٨٠ برميلاً يومياً، وتأهيل حقل النيشان لسبع آبار منتجة من أصل ٩ آبار وإنشاء محطة مؤقتة عاد للعمل منها ٧ آبار بإنتاج تراكمي ١١٣١٤١ برميلاً يومياً، وتأهيل بئرين منتجتين شمال حقل الورد عاد للعمل منها بئر واحدة بإنتاج تراكمي ١١٩٥٩ برميلاً يومياً.

وأظهر التقرير وضع الخطة الإنتاجية على أساس متوسط إنتاج يومي مقداره ٤ آلاف برميل يومياً نفطاً و٤ ملايين قدم مكعبة غازاً مرافقاً بشروط توافر الظروف الأمنية الملائمة والحماية اللازمة للعمل وبعد استكمال عمليات التأهيل الإسعافية للمحطات والمواقع الضرورية لعمليات الإنتاج.

وتعتمد الخطة بحسب التقرير في البدء بالإنتاج من الآبار التي تنتج ذاتياً ومن جميع المناطق في الحقول بدءاً من حقل السيجان ثم الثعبان ثم العمر ثم العزبة وتم تأخير الإنتاج من حقول منطقة التنك والعزبة نظراً لاحتوائها على كمية كبيرة من الغاز والقبعات الغازية وتعرضها لتخريب كبير.

وأشار التقرير إلى بدء الإنتاج في حقل التيم والشولا تباعاً منذ نهاية عام ٢٠١٧ بعد وضع خطة إسعافية أولية للبدء بعمليات إنتاجية من الحقول المحررة حسب الحالة الفنية للآبار وتوافر مستلزمات الإنتاج التي تعتمد بشكل رئيسي على المضخات السطحية وتحديث الخطة دورياً وشهرياً.

ولفت التقرير إلى عدد من التحديات والصعوبات التي تواجه العمليات الإنتاجية أبرزها اضطرار العاملين للعمل في ظروف صعبة في مناطق العمل نتيجة خروج المحطات الرئيسية والفرعية من الخدمة والعمل بطرق بدائية منها الحفر مباشرة بوساطة محركات الجرارات الزراعية لعدم وجود مصادر للكهرباء لتشغيل المعدات السطحية ثم ضخ النفط ونقله بوساطة الصهاريج بالاضافة الى الحالة الفنية لبعض الآبار التي تم تحريرها والتي كانت تفوق التوقعات من حيث التخريب والاستنزاف الجائر للمخزون.

ومن الصعوبات كذلك تأمين المعدات اللازمة في بعض الأحيان لإصلاح وتجميع الوحدات السطحية التي يعتمد عليها الإنتاج بشكل مباشر وصعوبة تأمين الإقامة والخدمات اللوجستية للعمال.